مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

21 April 2005
Arabic
Original: English

نيويورك، ٢٠-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

خطوات تشجيع التوصل إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط

تقرير مقدم من كندا

١ - أيدت كندا، خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، قرارا يدعو إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأيدت كندا أيضا قرارا بعنوان ''خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط''. وقد دعت كندا، في الأمم المتحدة، الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى التقيد والالتزام بالمعاهدة بشكل تام، وحثت كندا الدول الأربع[(١)] في المنطقة التي لم توقع اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو تصدق عليها أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن. وقد أيدت كندا بصورة نشطة اتخاذ المؤتمر العام للوكالة المنعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ قرارا بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط. وناشدت كندا جميع الدول في المنطقة مواصلة الإسهام في الاستقرار والأمن الإقليميين من خلال إبرام بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات المتعلقة بكل منها، ومن ثم البرهنة على مزيد من الانفتاح والشفافية. وتؤيد كندا تأييدا تاما ما تبذله الوكالة من جهود ترمي إلى القيام، في أقرب وقت ممكن، بعقد منتدى بشأن تطبيق الضمانات، يمكن أن تستفيد فيه بلدان الشرق الأوسط وغيرها من الأطراف المهتمة بالأمر من خبرات مناطق أخرى في اتفاقات التحقق الشامل وغير ذلك من تدابير بناء الثقة التي من شأنها أن تسهم في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية.

(١) البحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية (وقعت في ٢٨ حزيران/يونيه و لم تدخل حيز النفاذ بعد).

290405 280405 05-31729 (A)
0531729

٢ - وتشارك كندا في القلق الدول الخطير بشأن نطاق وطبيعة برنامج إيران النووي. وفي حين تؤيد كندا حق إيران في استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإن إيران لم تقدم أي مبررات معقولة للجهود التي تبذلها من أجل الحصول على دورة كاملة للوقود النووي. وقد أعاد وزير خارجية كندا في كلمة ألقاها في مؤتمر نزع السلاح في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، على أن الأنشطة النووية الواسعة النطاق السابقة غير المعلنة لإيران، وجهودها من أجل الحصول على دورة كاملة للوقود النووي، أدت إلى وجود شكوك قوية بأن لدى إيران طموحات تتعلق بأسلحة نووية. وقال إن توقف أنشطة إيران بصورة دائمة في مجال تخصيب اليورانيوم والأنشطة الحساسة الأخرى المتعلقة بالانتشار هي الضمان المستهدف المقبول الوحيد للطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، قال رئيس وزراء كندا في مؤتمر قمة قادة منظمة حلف شمال الأطلسي إنه يجب تشجيع إيران على إنهاء برنامجها للأسلحة النووية. وأعرب عن أمل كندا في إمكانية التغلب على هذا التحدي من خلال الحوار والدبلوماسية، غير أنه أكد أنه يجب علينا أن نكون مستعدين للوقوف وراء كلماتنا عند الضرورة باتخاذ تدابير أشد قوة. وقال إن من الواضح أن أنشطة إيران النووية غير المعلنة السابقة الواسعة النطاق، والتي تثير أسئلة مهمة بشأن التزام إيران بمعاهدة عدم الانتشار، لا تتفق والتزاماتها المتعلقة بالضمانات، وهي مسألة تعتقد كندا أنه ينبغي للوكالة الدولية أن تعترف بها وأن تبلغ بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بما ينص عليه النظام الأساسي للوكالة. كما شجعت كندا إيران على أن التصديق السريع على البروتوكول الأصلي وأبدت تأييدا نشطا لأنشطة الضمانات التي تضطلع بها الوكالة في إيران.

٣ - وتشعر كندا بقلق عميق إزاء ما كشف عنه في أواخر ٢٠٠٣ بشأن برنامج ليبيا للأسلحة النووية وأنشطتها الأخرى غير المعلنة. وتؤيد كندا بشدة قرار حكومة ليبيا إنهاء جميع أنشطتها المتصلة بالأسلحة النووية وجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من هذا القرار المهم. ويمثل هذا التصميم على نزع السلاح بطريقة شفافة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق، مع التزام ليبيا بقبول عمليات تفتيش معززة من خلال البروتوكول الإضافي والاحترام الكامل لجميع التزاماتها بشأن نزع السلاح، خطوتان مهمتان تعززان الأمن الإقليمي والدولي.

٤ - وقد حثت كندا إسرائيل، في معرض تعليلها للتصويت لصالح القرار المعنون ''خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط على القيام، في الأشهر الحاسمة السابقة لعقد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، بالخطوات الأولية اللازمة للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة للأسلحة النووية''. ويتفق هذا البيان والبيان الذي أصدرته حكومة كندا في عام ١٩٩٩ بشأن سياسة نزع

السلاح وعدم الانتشار، والذي دعت فيه إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وإلى الفصل بين ما لديها من دورات الوقود المدنية والعسكرية وإخضاع أنشطتها النووية المدنية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يتفق هذا البيان وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي يدعو جميع الدول إلى تعزيز الاعتماد العالمي للمعاهدات المتعددة الأطراف التي دخلت أطرافا فيها وتهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية، وتنفيذ تلك المعاهدات تنفيذا كاملا.